الأنباء
الاربعاء 15 مايو 2013

حال عدم حضور الحكومة أمس دون انعقاد جلسة مجلس الأمة التي كان مقررا عقدها لاستكمال جدول الأعمال. وأعلن رئيس المجلس علي الراشد رفع الجلسة الى اليوم بعد إبلاغه بعدم حضور الحكومة بشكل رسمي. وتوالت ردود الفعل النيابية على ذلك لجهة الانتقاد وعدم الرضى عن مقاطعة الحكومة للجلسة بسبب الاستجوابات التي قدمت مؤخرا. وقبيل خروجه من المجلس قال الرئيس الراشد انه ابلغ بتقديم الوزراء استقالاتهم الى سمو رئيس مجلس الوزراء لتكون تحت تصرفه ليقرر ما يراه مناسبا، وعليه فإن جلسة اليوم لن تعقد كما كان مقررا. وفيما يلي التفاصيل:

سامح عبدالحفيظ ـ رشيد الفعم ـ سلطان العبدان ـ خالد الشمري

غياب الحكومة حال دون انعقاد الجلسة

افتتح رئيس مجلس الأمة علي الراشد الجلسة الساعة التاسعة صباحا، وقال الرئيس الراشد: نتيجة لعدم حضور الحكومة، حيث بُلِّغت بعدم حضورها، ترفع الجلسة الى غد صباحا.

وبعد رفع الجلسة أدلى عدد من النواب بتصاريح صحافية عكست آراءهم حول الوضع السياسي، جاءت كالتالي:

أكد النائب خالد سالم العدوة أن عدم حضور الحكومة جلسة اليوم الثلاثاء ليس له ما يبرره إطلاقا، مشيرا الى أن التضامن الحكومي بهذه الصورة مثار للسخرية.

وأضاف العدوة: لا أدري ما سبب هلع الحكومة من استجوابين مستحقين تم تقديمهما بعد مهلة دامت ستة أشهر، قائلا: لقد كانت المجالس الماضية تناقش الاستجوابات دون اللجوء الى الهرب أو التنصل، بل ان مجلس 2009 ناقش أربعة استجوابات في يوم واحد، وبلغ عدد استجواباته 17 استجوابا، وكذلك المجلس المبطل، فعلى الرغم من قصر عمره، لكن نوقشت فيه خمسة استجوابات على رأسها استجواب رئيس الوزراء متسائلا: ماذا استجد إذن؟

وزاد العدوة: حان الوقت أن تظهر الحكومة أمام الشعب الكويتي شجاعتها الادبية وتحملها المسؤولية أمام ما يجري من كوارث يجنيها الشعب الكويتي جراء أخطاء فادحة لا تغتفر ككارثة الداو التي كبدت الشعب من مقدراته ما يفوق المليارين دينار.

واختتم العدوة تصريحه بقوله مجلس الأمة له جناحين يحلق بهما «الجانبان الرقابي والتشريعي» لا يمكنهما الانفصال عن بعضهما ولا يقل أحدهما أهمية عن الآخر والاستجوابات قائمة وسنذهب اليهم في الايام المقبلة من أعمال هذا المجلس.

من جانبه، استغرب النائب عدنان المطوع عدم حضور الحكومة للجلسة وعدم مواجهتها للاستجوابات، مبينا أن إحدى الحكومات واجهت 4 استجوابات في يوم واحد.

وأضاف المطوع أن تقديم نواب للاستجوابات هو حق حيث ان قضية «الداو» أثارت الاستهزاء والطعن بدولة الكويت من خلال دفعها لهذا المبلغ الضخم دون الاستفادة منه، علما أن هناك لجنة خاصة فيما يتعلق بهذا الموضوع.

وبين المطوع أن الحكومة تمتعت بفترة 5 أشهر بربيع دون استجوابات، والتزمنا نحن النواب بأن تكون هناك فسحة ولكن الآن انتهت هذه الفسحة لما رأيناه من تجاوزات في مجموعة من الوزارات واختصرناها بأن يكون الاستجواب بوزيرين هما وزيرا الداخلية والنفط بسبب ان هذين الوزيرين عملهما غير واضح وتغاضيا عن الكثير من الاسئلة التي وجهت لهما وتهربا من الاجابة مما وضع النواب في حرج في القيام بدورهم، ولو كان هناك تعاون من هؤلاء الوزراء لما اضطررنا لتقديم بعض الاستجوابات.

وأوضح المطوع أنه شخصيا انتقد الاجراءات التي مورست في الترقيات بشركة النفط، لأن التجاوزات التي حدثت ضد موظفيها خطيئة، حيث هناك موظفون مستحقون ملهذه الترقيات وحرموا منها وكانت هناك عدة تجاوزات وصلت الى مخالفة بتشكيل اللجان وعدم سرية القرارات، إضافة الى أمور أخرى شابتها المخالفات.

أما وزارة الداخلية فموضوع سرقة الذخيرة الذي شكل صدمة للكل، وهناك وسائل إعلام أميركية استهزأت من الأمن لدينا، مستغربا من أن يتم تخزين الذخيرة بهذا الشكل وبمستودع من دون حراسة.

وتابع المطوع: ان المنطقة تعيش في وضع متوتر إضافة الى انتشار السلاح، وكذلك خروج مجاميع الى الشارع وتتصادم مع القوات الأمنية دون أخذ ترخيص لإقامة هذه المسيرات وتتحدى في ذلك الاجراءات والنظم لدى وزارة الداخلية، علما أن الكويت لم تصل الى هذا المستوى الأمني الا الآن وبعد أن تم إحباط العديد من القياديين في وزارة الداخلية والذين تم تسريحهم بطريقة غير مشرفة.

وأضاف المطوع أنه كان على وزيري الداخلية والنفط الصعود للمنصة وإعطاء الاجابات والرد على الاستفسارات الموجهة لهما، حيث ان الاستجواب أداة دستورية والحق للنائب باستخدامها، وكذلك الحق للوزير بأن يقوم ويفند محاور الاستجواب.

من جهته، بين النائب عبدالله المعيوف أن الحكومة تعيش أزمة، وعليها أن تحل مشاكلها ولا ترميها على المجلس، ونحن في المجلس لن نفرط بحقنا الرقابي.

وقال المعيوف في تصريح للصحافيين: ان الاستجواب حق، وصفقة «الداو» ليست قضية المجلس أو الحكومة، وإنما هي قضية الشعب الكويتي، ولا بد أن يحدد من هو المتسبب في دفع الغرامة، ولن نتنازل عن حقنا في كشف الحقيقة، وان كان التهديد بالحل، فأهلا وسهلا بحل المجلس، فالحري بنا أن نجلس في بيوتنا، ولا نرى أموال الشعب تنتهك.

واعتبر المعيوف عدم حضور الحكومة جلسة الأمس أمرا مؤسفا، وان كانت لها وجهة نظر فكان بإمكانها الحضور، وطرح وجهة نظرها، خصوصا أنه لا يوجد نواب يسعون الى التجريح أو التأزيم، وإن ذكرت أمور في الجلسة لا تراها الحكومة مناسبة فبإمكانها أن تترك الجلسة.

وشدد المعيوف على ضرورة تحديد المتسبب في أزمة «الداو» ومن يسكت عن ذلك خائن لوطنه وشعبه.

وأوضح المعيوف: ان استجواب وزير الداخلية غير مستحق، فقد كانت هناك جلسة خاصة في 4/4 ونوقشت الاقتراحات، وبدأت عجلة الاصلاح، وأبدى الوزير سريرة واسعة في سماع الانتقادات رغم أن البعض سعى الى التجريح الشخصي، متسائلا: ما الذي حدث حتى يقدم الاستجواب؟ ما الاخفاق الذي حدث بعد جلسة 4/4؟ لماذا زج استجواب وزير الداخلية مع استجواب وزير النفط؟ هناك علامات استفهام، لماذا لم تنتظر حتى تنتهي قضية العصر واعني «الداو»؟

وأفاد المعيوف انت تقدمت بتخصيص ساعة لمناقشة الداو في جلسة الخميس الخاصة لمعالجة الكوارث لانني اعتبر الداو كارثة ولكن لاجراءات لائحية حول الطلب الى جلسة الأربعاء (اليوم).

وفي موضوع آخر كشف المعيوف عن توقيع عقد غير قانوني في وزارة الصحة، اذ ارسيت مناقصة المستشفى الاميري، رغم ان هناك حكما قضائيا يمنع ذلك، والاتجاه يسير نحو ترسية مستشفى السرطان الى شركة رغم ان هناك قدمت فارق 21 مليونا.

وفي هذا الاطار اكد النائب سعدون حماد ان عدم حضور الحكومة للجلسة ليس له مبرر وعليه الكثير من علامات الاستفهام لافتا الى ان استجواب وزير النفط مستحق حيث ان غرامة الداو جريمة كبيرة وعدم حضور الحكومة وكأنه تضامن وتأييد على التعدي على المال العام، والذي لابد ان نعرف من هو المتسبب الرئيسي في توقيع العقد، ومن الذي سافر الى اميركا ودفع الغرامة، علما ان هناك لجنتين في مجلس الوزراء ومجلس الامة تحقق بهذه وفي المقابل مبلغ الغرامة دفعة، مشيرا الى ان هناك علامات استفهام على الاستعجال من قبل وزير النفط.

واضاف حماد ان وزير النفط يعلم ان الاغلبية النيابية ستطرح الثقة فيه، فلماذا هذا التضامن من قبل مجلس الوزراء مع هذا الوزير الذي هو بالاصل طاير.

واستغرب حماد من تعامل الحكومة مع المجلس الحالي حيث ان المجلس المبطل شهد 5 استجوابات، لان الحكومة كانت ضامنة ان الاغلبية معها ولا توجد طرح ثقة بالوزراء.

وبين حماد ان الوزير الذي لا يضمن نفسه عليه تقديم استقالته، علما باننا سنحيل تقارير لجان التحقيق الى النيابة، موضحا ان الاستجوابات المقدمة مستحقة والحكومة ليس لديها العذر بعد ان ابدى المجلس التعاون معها في بداية دور الانعقاد.

ولفت حماد الى ان انتظار حكم المحكمة الدستورية لا يعني عدم تقديم النواب استجوابات، وهذا في حينه، مشيرا الى ان تقديمه استجوابا لوزير النفط في بداية دور الانعقاد كان بهدف كيفية دفع الغرامة والتفاوض في تخفيضها الا ان المجلس لم يمكن حيث ان هناك اطرافا مستفيدة في دفع الغرامة ولذلك سيتم كشفهم في تقرير لجنة التحقيق.

وتابع حماد ان وزير النفط لن يصعد المنصة لان في صعوده انتحارا سياسيا له وسيكون اول وزير تطرح به الثقة في تاريخ الحكومة الكويتية.

من جانبه، استغرب النائب د.يوسف الزلزلة عدم حضور الحكومة جلسة امس، ومن المفترض ان اي حكومة تصعد منصة الاستجواب وتفند المحاور، لكن المفاجأة التي رأيناها ان هذه حكومة كرتونية.

وقال د.الزلزلة: ان الاستجوابات في المجلس المبطل كانت مباحة، متسائلا: من المجلس الحكومي؟ مجلسنا الذي يريد محاسبة الحكومة ام المجلس المبطل الذي يصعد الوزراء الى منصة الاستجواب بأريحية؟

وذكر د.الزلزلة ان رئيس الوزراء لديه توجه تنموي لكن معه وزراء غير قادرين على الاداء، أيعقل عندما يقدم استجواب لا تحضر الحكومة الجلسات؟ يا سمو رئيس الوزراء قدموا استقالاتكم، الآن اتتك الفرصة للتعديل الحكومي، وتشكيل حكومة جديدة تتناغم مع اداء مجلس الامة، واذا بالفعل قدمت استقالتها، وطلبت استخدام المادة 106 يعني ان هذه الحكومة عاجزة والمجلس اثبت انه افضل من الحكومة، يا سمو رئيس الوزراء هذه فرصة من ذهب لتغيير الحكومة.

بدوره، وصف النائب د.صلاح العتيقي غياب الحكومة عن الجلسة بالغريب، متمنيا تراجعها عن هذا الموقف المستغرب وحضور جلسة الغد (اليوم) كي ننجز القوانين المهمة التي ينتظرها منا الشعب الكويتي.

واضاف: نحن تعاونا مع الحكومة الى ابعد الحدود ولا اعلم سبب هذا الموقف الحكومي من المجلس، وتساءل: هل تريد الحكومة تفريغ الدستور من محتواه؟ وهل يريدون ان نصمت على خسارة 2,2 مليار دولار من اموال الشعب؟

وقال العتيقي ان خمسة استجوابات قدمت في المجلس المبطل وتعاملت معها الحكومة ونجم عنها استقالة وزير المالية حينها مصطفى الشمالي، فما الذي تغير الآن؟

من جانبه، استغرب النائب مبارك النجادة غياب الحكومة عن الجلسة، واصفا هذا الاجراء بأنه تصرف في غير محله.

واضاف في تصريح صحافي ان لدى المواطنين اسئلة عديدة حول ما يحدث في هذه الفترة، معربا عن اسفه لعدم انعقاد الجلسة التي كان مقررا لها انجاز قوانين مهمة كفيلة بحل مشاكل الشعب مثل زيادة القرض الاسكاني ومنح رواتب استثنائية للعسكريين وتعديل قانون الكويتية وغيرها.

واذ استبعد النجادة رفع الحكومة كتاب «عدم تعاون» مع المجلس او استخدام المادة 106 لتعليق جلسات المجلس شهرا، فإنه اكد انه كان على الحكومة الحضور الى الجلسة وتبيان وجهة نظرها.

ورأى ان الاستجوابين المقدمين عاديان، وتقديمهما لا يعني ان المجلس معهما او ضدهما، وقال: مع اقراري بحق النائب في المساءلة، الا انني لم أر جديدا يستحق مساءلة وزير الداخلية.

بدوره، وعد النائب خالد الشليمي بتصحيح تعسف الحكومة في التعامل مع مجلس الأمة، مشيرا الى ان رسالة الحكومة المتخاذلة وصلت ومع ذلك فإنها لا تسمن ولا تغني من جوع ولن تثنينا عن تحمل مسؤولياتنا وتفعيل أدواتنا.

وأضاف: ان تقول للحكومة ان مقاطعة الجلسة سوأة وتخاذل وما حصل يؤكد ان التقصير حكومي 100٪، ونحن سنواصل تحمل مسؤولياتنا وسنقدم تعديلا على اللائحة يجيز عقد الجلسات من دون حضور الحكومة.

وجدد الشليمي استغرابه من غياب الحكومة، وقال ان هذا مجلس أمة وليس بقالة تفتحها الحكومة متى تشاء وتغلقها متى شاءت.

من جانبه، اعتبر النائب نواف الفزيع عدم حضور الحكومة جلسة أمس استهانة بالغة بالأدوات الدستورية، قلنا سابقا اننا ضد التعسف في استخدام الأدوات، ولكن هناك استجوابات قدمت ولم يمنح المستجوبون الفرصة لابداء وجهة نظرهم، مستغربا انسحاب الحكومة من الجلسة بمجرد تقديم الاستجواب، وما نراه ان الحكومة لا تريد للدستور ان يحترم ولا تريد للسلطة التشريعية ان تمارس دورها.

وقال الفزيع في تصريح للصحافيين: كنت من أوائل الذين قالوا ان هذه الحكومة ليست على وئام مع نتائج

العدوة: التضامن الحكومي وعدم حضور الجلسة أمر مثير للسخرية

المعيوف: لن نتنازل عن كشف حقيقة «الداو» ومعرفة المتسبب

المطوع: نستغرب عدم مواجهة الوزراء للاستجوابات وهناك حكومات واجهت 4 استجوابات في يوم واحد

حماد: أستغرب استعجال وزير النفط في دفع الغرامة التي تعتبر جريمة كبرى وعدم حضور الحكومة للجلسة يعتبر تأييداً للتعدي على المال العام

الراشد: أُبلغت بتقديم الوزراء استقالاتهم لسمو رئيس الحكومة

أعلن رئيس مجلس الأمة علي الراشد عن ابلاغه بتقديم الوزراء استقالاتهم الى سمو رئيس الحكومة الشيخ جابر المبارك، مشيرا الى انه بناء على ذلك فإن الحكومة لن تحضر جلسة مجلس الأمة غدا (اليوم)، أما جلسة المجلس الخميس فلم تبلغني الحكومة بشيء عنها.

وأضاف في رده على اسئلة الصحافيين ان استقالة الوزراء حق لهم، كما ان من حق المجلس استخدام ادواته الدستورية مؤكدا ان هذه هي طبيعة العمل السياسي والبرلماني لافتا الى ان الامور مازالت طيبة.

ونفى الراشد وجود اي لقاء جمعه مع رئيس الحكومة قائلا لا يوجد حتى الآن اي ترتيب للقاء مع سمو الشيخ جابر المبارك.

وعن سبب اعتذار الحكومة عن حضور جلسة اليوم (امس) قال «الاعتذار لا يكون مسببا عادة، لكن على ما يبدو فإن استقالة الوزراء التي لم يتم البت فيها هي سبب اعتذار الحكومة عن الحضور اليوم وغدا».

الرئيس علي الراشد يرفع جلسة امس (متين غوزال)

صفاء الهاشم

م.عادل الخرافي ود.صلاح العتيقي ومبارك العرف وسعد البوص وسعود الحريجي

حديث بين سعد البوص وم.عادل الخرافي

نواف الفزيع ود.صلاح العتيقي

قاعة المجلس كما بدت امس وتبدو مقاعد الوزراء خالية